

حوار مع غيوم بلن حول كتابه: ابتداع الاستعمار الأخضر

تعريب: جمال عمّار¹

الملخص

الكتاب: غيوم بلن، ابتداع الاستعمار الأخضر، فلّاماريون، باريس، ٢٠٢٠م.
BLANC, Guillaume, L'invention du colonialisme vert. Flammarion, Paris, 2020.

الكاتب: غيوم بلن (Guillaume BLANC):

فرنسي، ولد سنة ١٩٨٢م، أستاذ - باحث في جامعة باريس ١ - بانتيون- السوربون. أستاذ محاضر في التاريخ المعاصر في جامعة الرّان ٢ - وعضو في مختبر تومبورا EA ٧٤٦٨، وباحث مشارك في مختبر (الإفريقيات في العالم). يدير سلسلة (التاريخ البيئي) في منشورات جامعة السوربون. وهو، مع ذلك، منسق المشروع الذي تعمل عليه الوكالة الوطنية للبحث، مشروع (التراث الطبيعي للجنوب) (جمع جنوب): تاريخ عام على مستوى محدود. نشر سنة ٢٠١٥ كتاباً مستقلاً من رسالته للدكتوراه، عنوانه: تاريخ بيئي لكندا، وأثيوبيا وفرنسا (منشورات جامعة السوربون). وأصبح يشتغل، منذ تلك السنة، على أثيوبيا، الميدان الذي ينطلق منه في إجراء بحوث حول الإنسانيات البيئية والإدارة العامة للطبيعة.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، البيئة، العنصرية، التاريخ، الحدائق/المحميات الوطنية (parcs)، الطبيعة (مابعد) الاستعماري.

١. الحوار: بالغة الفرنسية. أجرت الحوار أورفيلي ريلون (Ophélie RILLON).

مصدر الحوار: النشرة الإلكترونية (إسكيس) (المخططات الأولى) / الإفريقيات في العالم [على الأنترنت].

(Esquisses / Les Afriques dans le monde [en ligne]).

الرابط:

<https://elam.hypotheses.org/3142>.

تقديم:

هذا حوارٌ مع الكاتب غيوم بلن، مؤلف كتاب ابتداء الاستعمار الأخضر (٢٠٢٠م)، الذي يستكشف فيه الجذور الاستعمارية لإدارة الطبيعة في إفريقيا.

في هذه العودة [الجامعية] سنة ٢٠٢٠م، أصدر غيوم بلن كتابًا جديدًا لقي صدًى إعلاميًا كبيرًا: (ابتداء الاستعمار الأخضر)، من أجل القطع مع أسطورة جنة عدن الإفريقية (منشورات فلاماريون). في هذا الحوار الذي أجريناه مع الكاتب، يعود إلى الحديث عن رهانات المدونات التاريخية، والرهانات السياسية والمنهجية، المتعلقة بهذا البحث.

سؤال: في كتابكم^١، بيّنتُم، من خلال دراسة الحداثق/المحميات الوطنية، أن علم البيئة كان أداة قد سُخِّرَتْ لخدمة الاستغلال الاستعماري للأراضي التي كانت خاضعةً للهيمنة الاستعمارية، وأن تلك الإلوائية/الدينامية قد استمرت إلى ما بعد إنجاز عمليات التحرر من الاستعمار... إلى أيّامنا هذه. ما الذي يميّز، تاريخيًا، إدارة المحميات الطبيعية في أوروبا عن إدارتها في إفريقيا؟ بعد ستين سنة من حصول الاستقلالات الإفريقية، هل يمكن أن نعد النشأة الاستعمارية لتلك السياسة المتعلقة بالطبيعة ما زالت قائمة؟

غيوم بلن: إن التمييز بين سياسة إدارة الحداثق/المحميات الإفريقية، ومثيلاتها الأوروبية يُحيلنا إلى أمرين واقعيين:

- الأول، هو ممارسة العنف.

- والثاني، هو تمثيل العلاقات الاجتماعية بالطبيعة.

العنف أولًا. في كلتا القارتين، يعني وضع الطبيعة في محمية فرض السلطة. في فرنسا، كما في أثيوبيا، وفي إيطاليا كما في إيريتريا، تُنشئ الدولة حداثق/محميات مُسوَّرة (ذات حدود)، لدى

١. غيوم بلن (٢٠٢٠م)، ابتداء الاستعمار الأخضر. من أجل القطع مع أسطورة جنة عدن الإفريقية:

Guillaume Blanc (2020), L'invention du colonialisme vert. Pour en finir avec le mythe de l'Éden africain, préface de François-Xavier Fauvelle, Paris : Flammarion, 344 p.

الرّعاة الفلاحين الكسالى ذوي السّلطة المركزيّة، في الأراضي الانفصاليّة؛ لذا فإنّ العنف هو أشدُّ كثيراً، في ظلّ الحالة الاستعماريّة؛ هناك، حيثُ تسمح الطّبيعة لدولة قوميّة أوروبيّة بأنّ ترسخَ الجمهوريّة أكثرَ في أريافها، هي تسمح لدولة استعماريّة بتقوية النّظام الاستعماريّ. لكنّ الفكرة تظلّ هي نفسها: تعود حماية الطّبيعة، بشكلٍ أو بآخر، إلى ممارسة عنفٍ ملموسٍ على الشّعب المحليّة.

وفي المقابل، إنّ ما يميز، جذريّاً، أوروبا عن إفريقيا، هو تمثيل العلاقات الاجتماعيّة بالبيئة عموماً، وبأوضاع الفلاحين خصوصاً. في أوروبا تترافق حماية الطّبيعة مع رواية (سردية) تشدّد على التّأقلم؛ لقد استطاع الفلاحون والرّعاة التّأقلم مع البيئة، لقد شكّلوها وصاغوها، فبذلت السّلطات العامّة جهوداً للحفاظ على الانسجام بين الطّبيعة والثّقافة الذي ينتج عن ذلك الإشغال التراثي/ التّقليدي للأراضي.

الرواية مختلفة تماماً بالنّسبة إلى إفريقيا؛ فمنذ نهاية القرن التّاسع عشر، صاغ علماء النّبات وعلماء الحيوان والجغرافيون روايةً حول التّدهور الذي لا يتوقّف، مُدّك، عن الاتّساع؛ الفلاحون والرّعاة والصّيّادون في إفريقيا، هم في الآن نفسه، كثيرون العدد، وشديدون التّدمير، وبالتالي فإنّهم لا يفعلون سوى تدمير الطّبيعة التي تحيط بهم.

هذا هو الفارق الجذريّ بين إفريقيا وأوروبا؛ إذ تُوجد قصّتان في مشهدٍ واحدٍ:

- قصّة (إفريقيّة) لتدمير الطّبيعة.

- وقصّة (أوروبيّة) للتّأقلم مع الطّبيعة.

يجدر التّذكير بأنّ من صاغ هذه الرواية ونشرها، فعلاً، هو مجموعُ الإمبراطوريّات الأوروبيّة. هنا يجب علينا، حقّاً، أن ننطلق من الأسفل لكي ندرك أنّه، ومنذ سنة ١٩٢٠م، قد أنشأ صيّادون أوروبيّون أولى الحدائق/المحميّات الوطنيّة، وأولى منظمات الحفاظ على البيئة: لقد كانوا إمّا بريطانيّين، وإمّا إيطاليّين، وإمّا بلجيكيّين، وإمّا فرنسيّين وإمّا برتغاليّين؛ لقد كانوا كلّهم يندبون اختفاء الحياة البريّة الكبرى، وهو أمرٌ يتحمّلون قسماً كبيراً من المسؤوليّة في حدوثه؛ وكانوا كلّهم يكافحون من أجل إنشاء محميّاتٍ حيثُ لا يملك سوى (الصّيّادين الجيّدِين) - أي الصّفوة الاستعماريّة

البيضاء - الحق في تعديل الحياة البرية (أي ممارسة صيد اللّهو/الغنيمة)، وحيث يجد (الصيادون السيئون) - أي الأفارقة - أنفسهم، في النهاية، ممنوعين من أن يصطادوا ما يقوتهم. نرى إذاً كيف أنّ هذه الجامعة العالمية النشطة في الحفاظ على البيئة، هي عابرةً لحدود الإمبراطوريات، بما أنّ مجموعة من المسؤولين الإداريين الاستعماريين، والصيادين ورجال الأعمال قد أسسوا، في إفريقيا الاستعمارية (المستعمرة) أول منظمة لحماية الطبيعة، سنة ١٩٢٨ م (الديوان الدولي للتوثيق والتنسيق لحماية الطبيعة).

في السنوات التالية غير الديوان اسمه مرات عديدة:

- سنة ١٩٣٤ م، صار اسمه: الديوان الدولي لحماية الطبيعة.

- سنة ١٩٤٨ م، صار اسمه: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

- وأخيراً، سنة ١٩٥٤ م، صار اسمه: الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

هكذا جرى تأمين الاستمرارية بين الحقبين (الاستعمارية)، و(مابعد الاستعمارية). وبالطريقة نفسها أنشئت اليونسكو، في خضم الحقبة الاستعمارية، كما أنّ (الصندوق العالمي للطبيعة)، قد أنشئ، صراحةً، سنة ١٩٦١ م؛ لكي يقاوم أفرقة (أفرقة الشيء: جعله إفريقياً (الحدائق/المحميات الطبيعية)].

وهكذا بالإمكان تفسير الحالة الراهنة للحكومة الاستعمارية للطبيعة: بعد العقد السابع من القرن العشرين (الستينيات)، نشرت المؤسسات نفسها، والمسؤولون الاستعماريون أو الصيادون الاستعماريون، خاصةً، المعارف القبلية نفسها حول الطبيعة الإفريقية، والمعايير الرديئة نفسها، التي يدعى أنها لحمايتها. وإذا ما كان الخطاب قد تغير منذ العقد التاسع (الثمانينيات)، إلا أنّ الروح ظلّ هو نفسه: (ينبغي على العالم الحديث أن يُنقذ إفريقيا من الأفارقة).

سؤال: أحد الأفكار الموجّهة الأساسية في كتابك هو رسوخ بنية الرأسمالية الغربية، التي تحتكر، منذ القرن التاسع عشر إلى أيامنا هذه، الموارد الطبيعية للقارة الإفريقية، وتعبئ حُججاً عنصرية من أجل غضب الأراضي من الشعوب الإفريقية الأصلية. هل دخل الساحة فاعلون رأسماليون جدد خلال العقود الأخيرة (الاتحاد

السوفييتي [روسيا]، والصين، إلخ.) لكي يقلبوا أو يُعزّزوا (الاستعمار الأخضر)؟ من جهة أخرى، كيف يُفسّر الحلفُ المُسبقُ ضدّ الطبيعة القائم بين الشركات الرّسماليّة والمنظّمات الدّولية النّاشطة في مجال الدّفاع عن البيئة؟

غَيُومٌ بَلَن: يُمثّل المذهبان الرأسماليّ والبيئيّ، بشكلٍ مفارقٍ أو لسوء الحظّ، وجْهين للعملة نفسها. خلال الحِقبة الاستعماريّة كلّها، كان تدهور المنظومات البيئية الإفريقيّة المستغلّة لصالح المراكز الاستعماريّة الأوروبيّة هو الذي يثير حركات الحفاظ على البيئة. ومنذ الاستقلالات، استمرّ الاستغلالُ لصالح السّوق العالميّة في دعم سياسات وضع الطبيعة في الحداثق/المحميّات: كلّما حمينا أكثرَ هنا (داخل فضاء المحميّات) نكون أحراراً أكثرَ في الاستغلال هناك (خارج فضاء المحميّات، أي على أرض إفريقيا الواقعيّة).

لا يحذف هذا الاستمرارُ شيئاً، مع دخول لاعبين جُدُدٍ إلى الميدان: الهند، والصّين، وبلدان جنوب شرق آسيا. فالعديدُ من الفاعلين من الجنوب يستوردون موادَّ غذائيّةً ومُصنّعةً قد تمّ إنتاجها أو تحويلها في إفريقيا. وتطلّ الشركاتُ الأمريكيّةُ الشّماليّةُ والأوروبيّةُ، هي أيضاً حاضرة: ريو تينتو، وطوطال، وإكسن، وغيرها من الشركات تستغلّ الموادّ الأوليّة في إفريقيا، وتموّل فيها، بموازاة ذلك، مشاريع الحداثق/المحميّات الطّبيعيّة. إنّ الذين يدّمرون الطّبيعة هم أنفُسُهم، عموماً، الذين يحمونها.

هذا، في ما يخصّ الجنوب والشّمال، أمّا الفاعل الرأسماليّ الجديد فهي الشركات الإفريقيّة نفسها. انطلاقاً من كاكاو إفريقيا الغربيّة وصولاً إلى قهوة إفريقيا الشرقيّة، ومروراً بكوبالت إفريقيا الوسطى، تتمّ عمليّات الإنتاج الخاصة بهذه الموادّ بإحاطة الشركات والحكومات الإفريقيّة: هذه الأخيرة ورثت، عموماً، بنيات رأسماليّة من الحكومات الاستعماريّة، وتملّكتها، ثمّ قامت بتكييفها منذ ستّين سنة. إنهم، الآن، فاعلون حقيقيّون في النّظام الرأسماليّ العالميّ، ومشاركون في السياسات التي تعمل على حفظ البيئة، والتي من المفترض أنّها تخفّف من الآثار المدمّرة التي يخلّفها النّظام الرّسماليّ.

وهذا بالذات هو ما يكشف السّر وراء التّعاقد المتين في الأعمال الموجود بين الشركات العابرة للقارّات والمنظّمات غير الحكوميّة العاملة في مجال الحفاظ على البيئة. هنا، يجب الاحتياط من

الوقوع في فخ المانوية. هذا الحلف «القسري» (المخالف للطبيعة) هو في قلب إيدولوجيا التنمية المستدامة نفسها، التي تم تجسيدها في مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد ريو دي جانيرو (البرازيل) سنة ١٩٩٢م، والذي صار، مُذاك، روايةً مهيمنةً (سرديةً حاكميةً) مسلّمةً لا تُناقَش؛ لأنّها قد وُضعت منذ البداية غير قابلةٍ للمنازعة.

وكما كتب جِلْبَار رِيسْت لوصف هذا (الفخ البلاغي)، فإنّ المستديم هو النّمُو نفسه، لا طاقةُ الأنظمة البيئية على تحمّله. ليست التنمية المستدامة سوى خطاب أُوجد لتأمين النظام نفسه وتأييده^١. وتلعب الحداثق/المحميات الطبيعية الإفريقية دوراً مركزياً في هذه الإيدولوجيا.

لا يمكن، في أيّ حالةٍ من الحالات، أن يحلّ طرد السكّان مشكلةً تدمير الكوكب، إنّ الذين يعيشون على فلاحه تأمين المعاش الأدنى، الذين يتنقلون رجالاً أو رُكباً على الأحصنة، ويعيشون بلا كهرباء ولا هاتفٍ ذكيٍّ، لا يشاركون في الأزمة البيئية العالمية. لكنّ مهاجمتهم هي وسيلةٌ لإخفاء الأمر البديهيّ؛ التدمير الواسع للكوكب أجمع، بسبب الاقتصاد ونمط الحياة الرأسماليين. وهكذا تُعفي الشركات الكبرى نفسها من مسؤولية الأضرار التي تسببها في كلّ مكان من كوكبنا، من خلال دعمها للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الحفاظ على البيئة، التي تظنّ أنّها تعمل على إنقاذ إفريقيا. وهذا هو السبب في كون السياسات المتعلقة بالطبيعة، التي يتمّ تطبيقها الآن في إفريقيا، هي شبيهةٌ بتلك التي كان يتمّ تطبيقها أثناء الحقبة الاستعمارية: إخضاع الأراضي أكثر فأكثر لنظام الحداثق/المحميات، وتطبيق العقوبات الزجرية أكثر فأكثر على الذين لا يحترمون الاستعمال الجيد للطبيعة الموضوعة في الحداثق/المحميات.

سؤال: هذا التاريخ الطويل والعنيف، بشكل فريد، الذي يميّز التحكّم في الطبيعة ذا النزعة العنصرية، هل وثّقته المدونات التاريخية أو هل هو مقارنةً جديدة؟

غيوم بلن: كلّ شيء يتوقّف على وجهة النظر التي ننتقل منها. حدّث أياً كان من مؤرّخي البيئة البريطانيّين أو الأمريكيّين بأنّ السياسات المتعلقة بالبيئة المُطبّقة في إفريقيا، متجذّرة في الإرث

١. جِلْبَار رِيسْت (٢٠٠٧ [١٩٩٦])، التنمية، تاريخ عقيدة غربية:

الاستعماريّ، سوف يجيبك: ماذا، إذا؟ (So what?) - ولمعرفة السبب وراء ذلك، يجب أن نعرف أن أول كتاب حاول فهم تلك الظاهرة يعود تاريخُ نشره إلى سنة ١٩٨٧ م^١. في أيامنا هذه، تطوّرت تلك المدوّنة التاريخيّة: في خطّ (دراسات التّابع) و (الدراسات مابعد الاستعماريّة)، يَجهدُ مؤرّخو البيئة، حاليّاً، لفهم سياسات الطّبيعة بنحوٍ أفقيّ، من خلال دراسة تهجين السّياسات والمعارف المتعلّقة بتدبير/سياسة الطبيعة والنّاس.

في مقابل ذلك، في الجانب الفرنسيّ، تمثّل هذه المقاربةُ رؤيةً خاصّةً، بشكلٍ شبه حصريّ، بعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع. باستثناء بعض الباحثين، مثل فيولات بويّار ولانسيلو آرزال، نجد أن الكثير من مؤرّخي البيئة يرفضون هذه المقاربة. مع العلم أنّي كنت أنفاجاً دائماً بالعنف في ردود الأفعال التي كانت تثيرها. وأخيراً أيضاً كتبت مقالاً سجّلتُ فيه تاريخ طرد مجموعةٍ من السكّان من حديقة/محميّة أثيوبيّة قد تمّ تصنيفُها ضمن التّراث العالمي لليونسكو، فما راعني إلّا بناقد مجهولٍ يتّهمني بأنّي مُتحيّرٌ مُغرَضٌ، وبأنّي لديّ أفكارٌ قبليّةٌ مقلّلةٌ، بل حتّى أنّه يتّهمني بأنّي أركّز على مدوّنة تاريخيّةٍ مغرَضةٍ ذات نيّةٍ مبنيّة. هو/هي يقترح أن أتخلّى عن فكرة وجود (جور اجتماعي-بيئيّ) - وهي موضوع الأطروحة التي دافعتُ عنها في المقال محلّ الكلام - وأن أركّز اهتمامي عوضاً عن ذلك، على وجهات النّظر المتنوّعة. يجب عليّ أن أقرّ بأنّي لم أفهم دائماً هذا الصّمت والتردد في الرّدّ منّي. ولكي أكون واضحاً في القول، فإنّي، بعد أن عانيتُ كثيراً من هذا النّوع من الهجومات، قرّرتُ التوقّف على إيلائها اهتماماً - مع استثناء التّفود البناءة - وهذا من مميّزات عملنا.

سؤال: من هم الفاعلون في «النّزعة البيعنصريّة» (النّزعة البيئيّة العنصريّة؟) وكيف تمكّنت هذه الإيديولوجيا من أن تصبح مهيمنة؟

غيوم بلن: حول هذا المصطلح (النّزعة البيعنصريّة)، يجب علينا، قبل كلّ شيءٍ، أن نوضّح ما

١. ديفيد أندرسون وريتشارد غروپ، الحفاظ على البيئة في إفريقيا، الشّعْب والسياسات والممارسة:

David Anderson et Richard Grove, dir. (1987), Conservation in Africa. People, Policies and Practice, Cambridge: Cambridge University Press.

ندين به للمؤرخ مايكل ميلوزي^١. هذا المؤرخ المختص في جنوب إفريقيا، بين أنه في سياق مرحلة مابعد الأبارتايد (مابعد الميز العنصري)، كانت الشعوب السوداء ممنوعة من الدخول إلى أماكن البيئة النظيفة؛ لقد كانوا محشورين في معازل تضم مساكن غير صحيّة، وفي أحياء سكنية فاقدة لمجاري الصرف الصحيّ أو للخدمات العامّة لجمع الفضلات. لقد كان ضحايا سياسات الميز العنصري ضحايا أيضاً للميز البيئيّ.

إنّ (النزعة البيعنصرية)، المعممة من خلال عالم الحداثق/المحميات الطبيعيّة الإفريقيّة، تشير إلى ظاهرة مختلفة نسبياً، بالنظر إلى انخراطها في حيزٍ أوسع من الحيز الوطنيّ. في أغلب بلدان إفريقيا ما تحت الصحراء، تشترط المنظّمات الدوليّة، مثل اليونسكو والصندوق العالمي للبيئة، إمّا طرد السكّان، وإمّا — لا أقلّ — تجريمهم (غرامات بجرم رعي قطعانهم، وجرم استغلال الأراضي لبناء مساكنهم، وعقوبات بالسجن بجرم اصطيد فرائس صغيرة لتغذية عائلاتهم). مع العلم أنّه في أغلب البلدان الأوروبيّة — كما سبق أن قلت — تتمن تلك المؤسسات الحضور البشريّ في الحداثق/المحميات، بما ترمز إليه من تناغم بين الإنسان والطبيعة، بوصفه عرفاً سوسيولوجياً، إذا صحّ القول. إليكم مكمّن (النزعة البيعنصرية): حيثما يبنّي الأوروبيّ، يدمر الإفريقيّ؛ ولهذا السبب، حيثما يتمّ تشجيع أحدهما [الأوروبيّ] على فلاحة الأرض، يجب طرد الآخر [الإفريقيّ] منها.

في هذا الصدد، تفرز لنا الوثائق ثلاثة أنواع، لا أقلّ، من مجموعات الفاعلين: الخبراء، والمديرون، والحراس.

١. المجموعة الأولى: الخبراء:

لقد فرضوا أنفسهم بعد استقلال الدول الإفريقيّة: المسؤولون الإداريون الاستعماريّون، والغايّون والعلماء المهندسون الزراعيّون، أو الحراس القدامى للحداثق/المحميات خلال الحقبة الاستعماريّة؛ لكونهم قد وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب الاستقلالات، فقد تحوّلوا إلى خبراء لدى المؤسسات الدوليّة الناشطة في حماية البيئة. لقد نشروا الأفكار القبليّة نفسها حول

١. مارتن پ. ميلوزي، العدالة، والنزعة البيعنصريّة، وتاريخ البيئة:

Martin V. Melosi (1995), «Equity, Eco-racism and Environmental History», Environmental History Review, Volume 19, Issue 3: 1–16, <https://doi.org/10.23073984909/>

إفريقيا (لقد كانت القارة، في ما مضى من الزمن، بكرًا بورًا ووحشية، وهي اليوم، فائضة سكانيًا، ومُتدهورة بيئيًا)، وهكذا فقد فرضوا المعايير نفسها في عملية الحفاظ على البيئة: في إفريقيا، يجب أن تكون الحديقة/المحمية الطبيعية خاليةً من السكان.

٢. المجموعة الثانية: المديرون:

إنهم يمثلون الفاعلين الذين ينفذون تلك المعايير: رؤساء الدول الإفريقية، ومديرو الحدائق/المحميات في إفريقيا. لقد تمّ تكوينهم في قالب العولمة التراثية؛ لذا فقد استطاعوا تسخير تلك المعايير الخارجية لتطبيقها في مجالات اهتمامهم: من خلال إنشاء حدائق/محميات طبيعية، ومن خلال استلام تمويلات دولية، بإمكانهم أن ينصبوا الرؤية الوطنية في أراضٍ يكدحون لحمايتها ومراقبتها، وأن يضعوا المعايير للاستعمالات العقارية، وأن ينشروا تمثيلًا للطبيعة وللأمة يضعهما في حديقة/محمية.

٣. المجموعة الثالثة: الحراس:

وأخيرًا، في أسفل السلم، نجد حراس الحدائق/المحميات المكلفين يوميًا بتطبيق قواعد الحفاظ على البيئة. نقرأ هنا كلّ التعقيد المتعلق بإدارة الطبيعة والبشر:

- فبعض الحراس نراهم يسعون لإرضاء رؤسائهم؛ لكي يرتقوا في السلم الوظيفي.
- وبعض آخر نراهم يستفيدون من سلطتهم؛ لكي يفرضوا أنفسهم على جيرانهم من مواطنيهم.
- وبعض آخر، على العكس من ذلك، نراهم يتركون هامشًا للحركة للفلاحين الرعاة، إمّا من باب الشفقة والتعاطف، وإمّا خشية الانتقام منهم أو من عائلاتهم.

ما ذكرناه هو الذي أمّن الدوام للبيعنصرية، على المستوى المحلي؛ وذلك لأنّ السلطة، كلّ علاقة هيمنية، ليست شيئًا قابلاً للقسمة بين أولئك الذي يمارسونها وبين من لا يملكونها، بل يخضعون لها، فالسلطة دُول (تدور)، وهي تعمل، وهي موضوع تفاوضٍ.

سؤال: هل برزت نقودٌ وعملياتُ تعبئة (خارج المجال العلمي، وفي إفريقيا، على وجه الخصوص) لتعرض هذه السياسات، المتعلقة بالطبيعة، التي كانت

المنظمات الدولية إما فاعلاً في صياغتها، وإما محلاً لصياغتها؟ وهل توجد أمثلة مضادة للحدائق/المحميات الوطنية في إفريقيا (أو في آسيا) تحمي الطبيعة من دون أن تطرد السكان أو تُجرّمهم؟

غيوم بلن: في الواقع، تزداد عمليات التّعبئة أكثر فأكثر. يبدو لي أنّ (منظمة البقاء الدولية)، غير الحكومية، هي أول من قام بأعمالٍ ضدّ مؤسسات الحفاظ على البيئة. لقد وصلت إلى حدّ تقديم شكوى ضدّ الصندوق العالمي للطبيعة، سنة ٢٠١٦م، لدى (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بعد أن جمعت عناصر إدانة تثبت أنّ المنظمات غير الحكومية النّشطة في مجال الحفاظ على البيئة كانت قد مولّت، وكونت مهنيّاً، الحراس المتّهمين بالقيام بعمليات ابتزاز لشعوب الباك (BAKA) الذي يسكنون الغابات المحمية في الكاميرون. منذ سنة ٢٠١٩م، على ما أظنّ، أطلقت (منظمة البقاء الدولية) حملة تحت اسم (تحرير حماية الطبيعة من الاستعمار)^١. من الصّعب تمرير الرّسالة، لمجرد أنّه قد تمّ التواصل معهم ومحاورتهم. يمكن أن يُنكر بعض الفاعلين البيئيين، من نشطاء وعلماء بيئة، المتورّطين في الجرائم سالفة الذكر، فكرة أعمال العنف التي تمارس ضدّ الشعوب الفقيرة أصلاً. وبشكلٍ أعمّ أيضاً، من العسير أن نشرح لعامة النّاس حقيقة أنّ أغلبنا على خطأ: على التّقيض ممّا كنّا نعتقد دائماً، إفريقيا ليست متوحّشة، لقد تمّ وصمّها بالوحشية. ليس من اليسير أن يُعيد المرء النّظر في اعتقاداته؛ ولذا، أعتقد أنّه من العسير إفهام هذا المسألة للنّاس.

أمّا في يخصّ الأمثلة المضادة التي يُمكن أن تبرز بعض النّجاحات، فليس لديّ شيءٌ منها للأسف، لكن توجد بدائل أخرى بالتّأكيد. في زيمبابوي مثلاً، ومنذ نهاية العقد التّاسع من القرن العشرين [الثمانينيات]، تدير مقاطعاتٍ محليةٍ بنفسها حدائقها/محمياتها، بفضل مشروع كامپ-فاير (نار المخيم). تتمّ سياسةُ الطبيعة، الآن، في القرية. لكنّ في النّهاية، لم يقدّم زعماء المقاطعة سوى بأخذ مكان الحكومة المركزيّة: هم الذين يضعون القوانين، ويُضيقون على النّشاطات الفلاحية الرّعوية، ويستحوذون على المداخل التي تدرّها السّياحة. هنا، كفّ سكّان الحدائق/المحميات عن حماية الحياة البريّة بسبب قيمتها المقدّسة التي كانوا يولونها إيّاها في ما سبق.

١. راجع موقع المنظمة على الأنترنت [الأرشيف]:

أصبحت القيمة المائيّة لكل حيوان متناسبةً مع درجة الاهتمام التي يُبدّيها تجاهه الزوّار الأجانب [السائحون]. لقد ولّى إذاً زمنُ الحفاظ على الطبيعة لذاتها: أصبحت حمايتها متعلقةً، مباشرةً، بدوام تدفق السّائحين. في حقبةٍ كالتي نحنُ فيها الآن (تفشي وباءٍ)، ما الذي يقع؟ يبيّن واقع أثيوبيا أنّ الحالات التي يبقى فيها السّكان في الحدائق/المحميّات، يصبح أكثرهم سائحين (مُستجدين): السّؤال (الاستجداء) من السّائحين أكثر مردوديّةً من العمل في الأرض.

باختصار، حتّى الحالات المشتركة (الجماعيّة)، المتعلقة بالحفاظ على البيئة، لا تؤدّي البتّة رسالتها الاجتماعيّة.

سؤال: اهتمّ كتابُكم ببيان كيف أنّ خبراء البيئة يحرّرون المعطيات ويحرّرون تقارير مخالفةً لما يحصل في الواقع بغرض شرعنة مهمّاتهم. وبهذا فإنهم يسهمون في إدامة (أسطورة جنة عدن الإفريقيّة)، حتّى وإن كان المصطلح قد تطوّر، تماشيّاً مع التحوّلات التاريخيّة، منتقلاً من (الطبيعة المتوحّشة) إلى التنمية المستدامة، وصولاً إلى الحفاظ الجماعي/المشترك على البيئة. بوصفك مؤرخاً، كيف تعمل على تفكيك خطاب هذا النوع من المصادر؟ وما هي العدة المناهجيّة التي تسخرها لفعل ذلك؟

غيومٌ بلنّ: في هذا الصّدّد، أكثر ما هو ممكن هو أن يكون العمل مألوفاً، على النّهج المتعارف علميّاً. مثلي مثل كلّ المعاصرين، لا تكمن مشكلتي الأساسيّة في عدم وجود المصادر، بل في الوفرة الفائضة للمصادر. هذا الأمر يتطلّب الوقت، لكنّ، في النّهاية، لمّا نقارن التّقارير التي كان قد حرّرها خبراء المؤسّسات الدّولية الكبرى في العقد السّادس من القرن العشرين [الثّمانينات] بالزّمن الحاضر، نستطيع أن نرسم تاريخ خطابٍ، خلاصته: (الأفارقة مُدّمرون للطبيعة) ويجب طردُهم [منها]، هذا ما نقرأ في تقارير خبراء اليونسكو في بداية السّتينات؛ و(ينبغي تطبيق برنامج لنقل السّكان)، هذا ما يقوله خُلفُهم، في الثّمانينات، و(يمكن لبرنامجٍ طوعيّ لنقل السّكان أن يُؤدّي إلى تدبيرٍ دائمٍ (مستدامٍ) للتنوّع البيئيّ)، كما نقرأ، أخيراً، في التّقارير التي حرّرها المستشارون، في العقد الثّاني من القرن الواحد والعشرين. إذاً لقد أصبح الخطابُ متحضّراً (مهذباً)، لكنّ الفكرة ظلّت هي نفسها: (في إفريقيا، يجب أن تكون الحديقة/المحميّة الطّبيعيّة خاليةً، أي مُخلّاة من سكّانها).

ما هو مهمُّ هنا — حتّى وإن كنتُ قاسياً في انتقاء التعبير — هو ملاحظةُ كم أن الخبراء جاهلون بكلِّ شيءٍ، أو تقريباً، حول الأدب الذي يُحدّد معارفهم وممارساتهم. لو كانوا يقرأون أسلافهم لكان بإمكانهم أن يكتشفوا أننا نعيش منذ ستين سنة على نغمةٍ مكرّرةٍ في وصف هذه الحديقة/المحميّة الإفريقيّة أو تلك بأنّ مآلها سيكون الدمار، وأنّ الحيوانات التي تسكنها على حافة الانقراض؛ وربّما يمكن أن يسأل أولئك الخبراء أنفسهم: إن كان الأمر عقلياً أن نرى، بعد ستين سنة، أنّ الحداثيّة/المحميّات لم يتمّ تدميرها البتّة، وأنّ الحيوانات ما زالت موجودة، ولم تنقرض. وربّما يمكن أن يسألوا أنفسهم إن كان يختفي، وراء شبح تدهور التدهور البيئيّ، شكلٌ من التطوّر المشترك لم يكونوا يشكّون في حدوثه. لكنّ أسطورة جنة عدن الإفريقيّة قويّة جدّاً، والخبراء مضغوطون جدّاً بالأوامر الزجرية التي تفرضها عليهم مهنتهم، والتي تُملي عليهم الاعتقاد، والقول، بأنّ التطوّر المشترك غير صحيح؛ لذا فإنّ النصوص - الشبكات نفسها هي التي يتمّ تداولها حصراً، وتظلّ الأفكار المسبقة نفسها سارية. وما وراء الخطاب المتحضّر، دائماً، تستمرّ الممارسات نفسها.

سؤال: في الختام، يمثّل الكتاب الذي نشرته تاريخاً لتقاطع الهيمنات حيث تكشف إدارة الطّبيعة الإفريقيّة موازين القوى (الاقتصاديّة، والعنصريّة/العرقية) التي تنظّم العلاقات الدّولية، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب. هل هذه هي المقاربة التي تتبنونها بشكل جماعيّ في نطاق المشروع الذي تعمل عليه وكالتكم، الوكالة الوطنيّة للبحث، أعني مشروع (الميراث الطّبيعيّ لدول الجنوب: تاريخ عام على مستوى محدود)؟

غيوم بلن: نعم، هذا صحيحٌ تماماً، تضمّ الوكالة الوطنيّة للبحث خمسةً مُدرّسين باحثين هم، كيدان آيالو (المركز الفرنسيّ للدراسات الأثيوبيّة)، وماتيو جيرن (معهد إينالكو)، وگریگوري كيني (جامعة فرساي-سانت-كونتنت)، وپولات پوپار (جامعة گنت)، وأنا. نحن نعمل، معاً، لنشر للعموم تحقيقات ووثائق تتعلّق بحماية الطّبيعة في الكونغو البلجيكيّة، وأثيوبيا، وجزر السيشال، وڤيتنام، وكمبوديا وماليزيا. طرّقنا في العمل بسببته وهي: على امتداد الفترة ما بين ١٩٠٠ و٢٠١٧، نحن نعمل على تتبّع تاريخ المحترفين في مجال الطّبيعة، الذين ظلّوا يسرحون ويمرحون في حدائق/محميّات تلك الدّول، بل وأيضاً بين تلك الدّول والقارّتين [إفريقيا وآسيا]. ومن خلال

دراسة المفاوضات والنزاعات التي تُضادُّ أو تقرب هؤلاء الفاعلين مع المديرين اليوميين لتلك الطبيعة، نحاول أن نكتب تاريخاً لدول الجنوب بنفسٍ جنوبيٍّ، أي تاريخاً حيث تكون إدارة الطبيعة والبشر شيئاً عاماً بشكلٍ بارزٍ، لكن أيضاً بشكلٍ واقعيٍّ.

باختصارٍ، نحن نحاول المشاركة في ذلك المشروع الذي يسعى إلى تحديد تسلسلات للأحداث وإواليات (ديناميات) اجتماعية بلدية أصلية. وغايتنا هي أن نبين أن قارتي إفريقيا وآسيا هما محرك تاريخهما العالمي. لكن، لأجل تحقيق ذلك، ينبغي أن نتضافر، مع ذلك، جهود أكبر من جهود الوكالة الوطنية للبحث.